الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية الثقافية: مدخل في دور المجتمع المدني

Participatory as mechanism for realized the cultural development: preface in role of civil society

ط.د رضوان مجادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة - الجزائر

ملخص

من خلال هذه الورقة البحثية نهدف إلى التعريف عن آلية تجد لها مكانة في المقاربات التنموية الحديثة، أين يشكل المجتمع المدني محورا أساسيا في مقاربة التشاركية كنموذج معاصر يتطلع إلى تمكين المجتمع وتحقيق التوظيف الثقافي والاجتماعي، ومن ثم التطرق إلى إبراز الأهمية من الدراسة وكذا الكشف عن أهم الآليات التي تتيحها تشاركية المجتمع المدني في إحياء الموروث الثقافي.

الكلمات المفتاحية:

التشاركية؛ المشاركة؛ التنمية؛ الموروث الثقافي؛ المجتمع المدني.

Abstract

When we talk about the cultural development then we need all mechanisms of participatory in level of civic action, that the role of civil society in order to promoting the civilization and global civilization; therefore producing most policies for developing cultural heritage in order to achieving economic wealth.

In this paper we aim to defining about the meaning of participatory approach, where civil society is one of the most important participatory mechanisms of the development and investment of cultural heritage, since it is considered a contemporary model that looks forward to the empowerment of the councils and the achievement of cultural and social integration.

Keywords:

participatory; participation; development; cultural heritage; civil society.

مقدمة

إن المؤهلات المادية وغير المادية التي يمتلكها التراث الثقافي ليست أقل أهمية من تلك الموارد المالية والاقتصادية التي تمتلكها بقية مصادر تمويل التنمية الشاملة، لكن الأساس ينصب حول كيفية استغلال وتسيير تلك المؤهلات وطرق استثمارها بشكل جيد ومناسب، إذ يحتاج إحياء التراث الثقافي وتوظيفه في التنمية الاقتصادية إلى آليات وأدوات اجتماعية فعالة لترقية التنمية الثقافية المواتية للتنمية الشاملة والاقتصاد الوطني.

ترتبط مقاربة التشاركية بالمجتمع المدني في سبيل ترقية الموروث الثقافي، باعتبارها معطى حيوي وعنصر أساسي لتحقيق التنمية الثقافية، إذ أنها تلعب دورا مهما في إحداث التوازنات الاجتماعية والاقتصادية في دول العالم، وبالتالي فإن إدماجها يحدث التغيير في عملية البناء التنموي التشاركي في المجال الثقافي. من الناحية العملية يمثل هذا التوجه العالمي الجديد عاملا إيجابيا في تحديد الخارطة الثقافية والاقتصادية، وتفعيل مشروع بناء الحضارة بالمفهوم الذي يؤدي إلى إشراك الفئات والجمعيات الناشطة في المجال الثقافي، حيث أنه ومنذ مطلع القرن العشرين 20؛ طرحت تشاركية مؤسسات المجتمع المدني واحدة من تفضيل التقييمات المقارنة في السياسات العامة والأعمال الحكومية، ومدى ترقيتها لعنصري التمكين والتوفير الثقافي والاستثمار الفعال على ضوء المشاركة الواسعة للشركاء الاجتماعين والاقتصاديين في التنمية الثقافية.

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم مقاربة التشاركية في تحقيق التنمية الثقافية؟، وفيم يتجلى دور المجتمع المدني فيها؟.

لتفصيل أكثر حاولنا الاعتماد في دراستنا بشكل كبير على المنهج التحليلي والإحصائي، بما في ذلك توزيع خطة البحث على ثلاثة محاور أساسية، حيث تمت معالجة الموضوع محل الدراسة وفق منطق تسلسلي ينطلق من الإطار المفاهيمي ثم الانتقال إلى العرض والتحليل

لدور المجتمع المدني في مقاربة التنمية الثقافية التشاركية، إذ نتناولها بالتفصيل والإيضاح وفق ما يلي.

المحور الأول: دراسة إيتيمولوجية حول المفاهيم

المفاهيم عديدة ومتعددة في حقل دراستنا، لكن هذا لا يمنع من ضبطها وإزالة الغموض عنها بطريقة بسيطة؛ شاملة وجامعة ومانعة، ومن بين المصطلحات التي رأيناها مناسبة للدراسة والتوضيح نقدم ما يلي:

1- مدلول التشاركية

تؤكد النظريات والمواثيق الدولية المختلفة الطموح في الموازنة بين الفعل الحكومي وأعمال الشركاء الاجتماعيين من خلال تشجيع النقاش والمشاركة وتقديم المقترحات من اجل تنشيط العمل الجماعي في مختلف المراكز والقنوات – التقليدية والمعاصرة – أين أصبح ينظر إليها بالشرعية في إطار تكريس الحس الديمقراطي التشاركي[1]، وهي تركز على أدوار المجتمع المدني والقطاع الخاص في الفعل التنموي المباشر والدائم في الإصلاحات السياسية والاجتماعية الرائدة في هذا المجال من اجل التطوير الثقافي، وبالتالي تحقيق البعد التشاركي في التنمية ككل.

وفي الإطار نفسه، فإن التشاركية تعني: "مجموعة الإجراءات والآليات التي تهدف إلى استيعاب جميع القوى السياسية الرسمية وغير الرسمية وتوسيع وتنظيم إطار مشاركتها في ظل ما يعرف بالحكومة المفتوحة Open gouvernement"، فالنشاط السياسي والاجتماعي والنفسي للمواطن يعكس جملة الجهود التنموية من خلال تنمية مهاراته وقدراته في المشاركة ووضع القوانين ورسم السياسات.[2]

كما تشكل المقاربة التشاركية الإطار الجديد للمقاربات التنموية والذي يعتمد على إشراك المواطنين واعتبار تلك المشاركة كأمر ضروري ومهم حتى تحقق البرامج والمشاريع التنموية هدفها من باب وأن التنمية بالمواطن وله، وبالتالي فإن إشراك المواطن سيدفعه لتحمل

المسؤولية والأعباء في تقوية القدرات التنموية المحلية، وبالتالي تحصيل الفرد على قدرات مادية ومعنوية، تؤهله للمشاركة لإنجاح مهام المواطنة والعي للصالح العام.[3]

إذن فالمقاربة التشاركية في مفهومها العام "أنها تشتمل على المناهج التي تحرر الجماعات مثيرة بذلك مكتسبات التصور والفهم والإحساس لحيازة المشاريع التنموية المؤدية إلى التغيرات الدائمة وأن هذه المناهج متوجهة نحو الأشخاص لتحقيق المزيد من احترام الكرامة الإنسانية وتحسين شروط الحياة اللائقة بحيث أن تطبيقها العقلاني سيؤدي إلى التكليف وقبول المسؤولية والإصلاحات المقترحة".[4]

2- بين التنمية التشاركية والتراث الثقافي

هناك محاولات بحثية تهدف إلى الخروج بحقل متكامل من المعرفة حول التنمية الثقافية، ويمكن إبداء بعض النقاط الأساسية في تنفيذ البرامج التنموية بدليل أن العملية تحتاج إلى مجموعة من الوسائل المجتمعية؛ الفنية والإدارية لتسيير المشاريع والخطط، والموارد المادية والبشرية لكفالة الموروث الثقافي وحسن التنفيذ في السياسة القطاعية المناسبة، ومع ذلك يمكن وضع تصور للتنمية الثقافية من منظور سوسيو- اقتصادي يهدف إلى تحقيق التغير والنمو في رأس المال الاجتماعي والثقافي من خلال تطوير التصنيع وجذب الاستثمارات في المجال السوسيو- الثقافي عن طريق تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وترقية التراث الثقافي.[5]

يمكن الاعتقاد أيضا أن تخطيط التنمية الثقافية يتعلق بالعمليات الذاتية والجهود المستقلة، وهذا عن طريق استغلال إمكانات الإنسان والقوى الاجتماعية والاقتصادية في تحديد الأهداف المصاغة في استراتيجيات التعاون بين القطاعين العام والخاص ورأس المال البشري في الجماعات. في الواقع، تفرض مقاربة التشاركية مبادئ ومقومات أساسية وجد هامة، اشتقتها من ركائز الحكم الراشد القائمة على التمكين الاجتماعي لتوظيف الرصيد الثقافي كتوجه معاصر يهدف إلى تحرير الخصوصيات التنموية من التبعية والخضوع في منطق السياسات العامة، وتمكين المجتمعات وتشجيعها على تخطيط برامجها ومشاريعها التنموية في ظل تبني استراتيجية دقيقة ومحكمة والعمل على تنفيذها ذاتيا، وهو الأسلوب

الأمثل الذي يراعي أولويات وخصوصيات المناطق والأقاليم مما يؤدي إلى نتائج مرضية تنعكس على حياة المواطن إيجابا، والتنمية استدامة.

لقد أصبحت شؤون التنمية الثقافية هي الأخرى تشغل بال الباحثين الأكاديميين في رسم السياسات العامة، وإن قياس معدلات النجاح والتطور والرقي الاقتصادي يقاس بمؤشرات مقاربة التشاركية والتنمية الثقافية، ومن هنا يبرز دور المواطن ومؤسسات المجتمع المدني في تحقيق هذه الغايات بطرق مباشرة أو غير مباشرة، لأن قضية التنمية الثقافية تهم الجميع، وتحفيز المشاركة الواسعة لإيجاد البدائل والحلول والخيارات التنموية هي أكثر من ضرورية.

3- مفهوم المجتمع المدني:

إن مفهوم المجتمع المدني ليس بالجديد في حقل الدراسات الأكاديمية والعلمية، بل ترجع جذوره إلى الفكر السياسي والفلسفي الغربي القديم، حيث أشارت إليه مجموعة معتبرة الأدبيات، وبرزت إرهاصاته منذ دولة المدنية، مرورا بالبرجوازية والثورة الليبرالية وصولا إلى الحداثة وما بعد الحداثة.

المجتمع المدني قبل كل شيء هو مجتمع المدن ،ويشكل مرحلة تطور أعلى من المجتمعات القبلية أو الريفية، وهناك اتفاق بين علماء الآثار على ارض الرافدين انفردت بظهور أول نظام لدولة المدنية (المجتمع السياسي) على انه شكل من أشكال الحكم في التاريخ البشري ،إلى إن تطور في القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوربا بشكل متزامن مع الثورة الفكرية والثورة الصناعية، إضافة إلى حركات الإصلاح والتغيير الأثر الكبير في تكوين مفهوم المجتمع المدني، ليتبلور أكثر في نظريات العقد الاجتماعية المختلفة، ويندثر المفهوم مع كتابات "**غرامشي**" في دراساته علاقة الدولة بالمجتمع من خلال البحث عن قنوات ووسائل التعاون والتشارك لتحقيق التنمية.[6]

كما يشير مفهوم المجتمع المدني أيضا إلى مجموعة المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعمل بصورة تطوعية في ميادينها المختلفة وذلك على نحو مستقل نسبيا عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها: أغراض سياسية كالمشاركة في

صنع القرار، وهناك أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية ومنها أغراض اجتماعية كالإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية والتطور للمجتمع وأفراده.[7]

المحور الثاني: الدور الريادي للمجتمع المدني في تعميق التنمية الثقافية التشاركية

أولى الباحثون في مجال علم الاجتماع الاقتصادي اهتماماتهم الكبيرة وأطروحاتهم المتواصلة بالعوامل الثقافية المؤثرة في الاقتصاد الوطني، ودور المجتمع المدني في التنمية الثقافية والاقتصادية، ويأتي هذا من الدور الذي تلعبه الجمعيات الثقافية في دعم الاقتصاديات والتوفير الاحتياطي من الأرصدة الثقافية، حيث لا يمكن التعويل على مصادر اقتصادية غير متجددة ولا مستدامة ما لم يراع الاهتمام بالثروة التي تتيحها التنمية الثقافية، وهو ما يتطلب جاهزية أفراد المجتمع وشعورهم بالمسؤولية الكاملة تجاه تراثهم الثقافي، كما أن التنمية الثقافية هي العملية الشاملة والمتكاملة التي تتطلب مساهمة المجتمع المدني من اجل تحفيز النشاط الثقافي وتشجيع الصناعات المادية وغير المادية في هذا المستوى.

1- المجتمع المدني وبناء الصلة المجتمعية والتكامل الثقافي والاقتصادي:

إن الاتفاق العلمي الذي ينصب تجاه فاعلية المجتمع المدني في المجتمعات بصدد ارتباطه الأكبر في إحياء دور الجماعات واقتصاديات الدول، وأن يدرب المواطنين والأفراد الناشطين، وأن يؤسس تقاليد التعاون والتشارك، وأن يوفر بديلا قيمي من المصلحة العامة، وأن ينشط الفضاء العام ويعزز التواصل المجتمعي والتلاحم المدني، وحب العمل الطوعي في ظل وحدات صغيرة وسياسات عامة مضبوطة ومدروسة.[8]

إن سياقا من التشارك والتعاون، وجوا من الثقة والتفاعل المتبادل بين المواطنين، مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة، يعتبران أمرا ضروريا لترقية النشاطات الثقافية واستغلال مواردها ضمن السياسات الاقتصادية والمشاركة النشطة في سبيل إعلاء قيمة التنمية الثقافية في المجتمع.[9]

يمتاز المجتمع المدني بالقدرة على توفير الفرص لممارسة نشاطات تـؤدي إلى زيادة الجهود لتوظيف الأرصدة الثقافية من خلال مؤسسات وجمعيات رائدة في هذا المجال، مثل المشروعات الصناعية التقليدية التي تنفذها الجمعيات الثقافية والتعاونيات الحرفية المدرة بالدخل على الاقتصاد الوطني. وقد أثبتت الدراسات النظرية والتجارب العملية أن الوصول إلى صيغة التكاملية بين النشاطات الثقافية والوضعية الاقتصادية الجيدة يؤتمن أساسا على درجة العمل الجمعوي والاهتمام بالصناعات الثقافية في إطار ترقية التراث الثقافي المادي وغير المادي.[10]

تمثل غالبا مؤسسات المجتمع المدني الحلقات الوسيطة بين النشاطات الثقافية والاقتصاد الوطني، وتضم الجمعيات الثقافية المساهمة في قضايا التنمية الاقتصادية، أو هي الهيئات غير الرسمية التي تمكن الفرد من استثمار طاقاته وإبداعاته في المجال الثقافي واستغلالها على أحسن وجه، وهذا خلافا لتدخلات القطاع الحكومي في التنمية الاقتصادية، لذلك تشكل السياسة القطاعية في المجال الثقافي البديل المتاح والمتجدد في المجتمع، مما يتطلب الاستعداد الكامل لمؤسسات المجتمع المدني.

زيادة الثروة وتحسين المجتمع المدني للأوضاع في المجال الثقافي، يترتب عنه توفير الفرص لممارسة نشاطات تؤدي إلى زيادة واكتشاف المصادر والموارد الثقافية القابلة للتأهيل والتصنيع، واستغلال الأرصدة الثقافية وتوظيفها على أكمل وجه من خلال ما تقوم به الجمعيات والتعاونيات الثقافية، وانصراف اهتمام الأفراد بالقضايا المتعلقة بالتنمية الثقافية بما يطور اقتصاديات مجتمعهم والمشاركة الفعالة في استثمار الموارد المادية وغير المادية في المجال الثقافي.

2- فاعلية المجتمع المدني في التنشئة الثقافية وتعبئة المجتمع:

إن الحديث عن المواطنة التشاركية هو مبدأ ديمقراطي نجده يتغلغل الممارسات التنموية لأي بلد، ودمقرطة المقاربة التشاركية مرهون بتنمية انخراط المواطنين وتحسيسهم وتوعيتهم في الحياة، وضرورة إدماجهم كسبيل في اتخاذ القرارات التي تهمهم واستغلال التراث الثقافي الذي يخدم مصلحة بلادهم، وإن التربية على ثقافة التوافق والتعاون يكمن في بناء مواطنة

والانتقال إلى مظهر يعبر عن وجود فضاء عمومي يسوده التكافل والتعاون في تدبير القضايا المجتمعية والتنموية.[11]

تلعب منظمات المجتمع المدني اليوم دورا محوريا في الكثير من التجارب العالمية، حيث تزايدت أعدادها وتعاظم نفوذها وأصبحت شريكا في عملية التنمية الشاملة، لا سيما التنمية الثقافية، ويمكن القول بأن المجتمع المدني أضحى آلية لتفعيل المشاركة الشعبية والتشاركية في التنمية الثقافية، وهو ما يتطلب توظيف أسلوب الاعتماد على القدرات الجمعوية باعتبارها الإطار القادر على تجميع الموارد الثقافية بشكل يعظم من موارد وعوائد التنمية الاقتصادية، وتعزيز إمكانية التطور الثقافي والرأسمالي والعمل في نفس الوقت على بلورة وتنفيذ سياسات التأهيل للتراث الثقافي.[12]

وعلى أساس مكانة المجتمع المدني، يتبين من خلال سياسات صون وترقية التراث الثقافي في إطار استراتيجيات الدول في مجال الثقافة، وإدماجه ضمن سياسة التراث عامة وكذا تدابير وضعتها وتنفذها مؤسسات تعمل في حقل التراث الثقافي غي المادي، أحيانا بطريقة غير مباشرة كما هو حال الصناعات التقليدية، إذا أن هناك من السياسات العمومية في هذا المجال لا تقتصر على الحكومات، بل يتجاوز ذلك دورها الوظيفي إلى تقوية دور حملة التراث الثقافي والمجتمع المدني عامة.[13]

المجتمع المدني هو ذلك الفاعل الأساسي للنهوض بأي تنمية والتتويج بالأعمال الثقافية، وتأكيد الفاعلية للمواطن؛ وترقية التشاركية، خصوصا بعد أن تأكد دوره في معرفة حاجيات ومتطلبات المجتمع الثقافي، نظرا لاحتكاكه بواقع وقضايا وموارد المجتمع وقدرته الفعالة على دعم ومتابعة وتنفيذ المبادرات التنموية الثقافية التي تحل المشاكل المختلفة[14]، حيث تلعب منظمات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها دورا مركزيا في إحياء الموروث الثقافي لأي مجتمع.

إن وجود منظمات المجتمع المدني التي تقوم بدور اجتماعي وثقافي، يساهم في بلورة الفرد المدرك لأهمية التراث الثقافي باعتباره الفاعل الأساسي داخل مجتمعه، وتعزز من حضوره ومشاركته في تطوير النشاطات والصناعات الثقافية في المجتمع المجتمع، ويتجلى دورها من خلال مجموعة الفعاليات والأنشطة والبرامج، وتقوم بدور مهم أيضا في بلورة الثقافة المدنية، وذلك وفق مجموعة من الآليات التالية:[15]

- **تنمية الإحساس بالمسؤولية والاهتمام بالتراث الثقافي:**

حيث يعمل المجتمع المدني على بناء مجتمع متماسك وقوي ثقافيا، يدرك معنى وجوده وانتمائه في سبيل تحقيق التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المنشودة. كما يعتبر المجتمع المدني إحدى القنوات المجتمعية الهامة في المجتمعات التي تقدس تراثها الثقافي، وتروج لأرصدته وتستغل مخزونه، إذ يمكن اختزال دوره في تعميق الثقافة، لا سيما ثقافة المشاركة، وتنميتها من خلال إدماج جهدهم التنموي وتمكينهم في المجال الثقافي.

- **ترقية التطوع والتعاون الثقافي:**

التشاركية والطوعية والصناعات الثقافية على علاقة من الترابط والتكامل، حيث لا يكتمل وجه المشاركة الفاعلة للمواطن والفرد ما لم تكن إسهاماته نابعة من صميم حريته وقناعاته، فهي ليست مفروضة وقسرية من قبل جهات معينة.

إن نجاح دور الجمعيات الناشطة في مجال التنشئة الاجتماعية والثقافية مرهون بمدى أنشطتها وبرامجها في دمج فئات المجتمع، لما تقدمه من دور وظيفي وتطوعي في التكفل بالنشاطات الثقافية، وهنا يستلزم الاستثمار واستغلال قطاع الصناعة البديلة المادية وغير المادية، ومحاولة إلحاقه بإدارة المجتمع المدني.

المحور الثالث: المداخل العملية لانخراط المجتمع المدني في توظيف الموروث الثقافي

يظهر الأثر الاقتصادي للتراث الثقافي في زيادة الإيرادات والعوائد المالية من الاستغلال المباشر وغير المباشر للمصادر الثقافية القابلة للتحويل إلى صناعات، وبتوفير أكبر قدر ممكن المتطلبات التنموية في مجال استثمار رأس المال الثقافي والاجتماعي. هناك العديد من الآليات العملية التي تقدم مزايا حسنة، معتبرين إياها ركيزة أساسية لإدماج المجتمع المدني في استغلال الرصيد الثقافي كثمرة تستفيد منها التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة.

1- مساهمة الجمعيات الثقافية في إحياء الرصيد الثقافي ودمجه في التنمية

في الواقع يدخل التراث الثقافي ضمن اهتمامات كثير من القطاعات الأخرى كالتخطيط الجماعي والتشاركي، وغالبا ما يكون للسياسات العامة في هذا المضمار هو صلب التعاون والتكامل وفق تطبيق المقاربة التشاركية، وإشراك الجماعات والمجموعات والأفراد والمجتمع المدني في صنع سياسات صون التراث الثقافي من خلال:[16]

-الحاجة إلى إشراك فواعل المجتمع المدني في وضع السياسات وصنع القرار في ميدان تنمية التراث الثقافي؛

-الاستغلال الأمثل لآليات التواصل والاستثمار الثقافي؛

-تشجيع الأفراد والمواطنين لتوظيف التراث الثقافي و دمجه في ميزان التنمية الشاملة.

ثمة حقيقة أساسية انطلقنا منها، وهي أن القوة الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع لا تقاس بمدى ما يمتلكه من قدرات مادية أو سلعا استهلاكية، وإنما بمستوى استقراره النفسي ونظام العلاقات التعاونية والتشاركية بين مختلف مكونات وفواعل التنمية الثقافية. حينما يكون نظام العلاقات المجتمعية والاقتصادية يشرع القطيعة والجفاء والتباعد أو التوافق والتكامل التنموي، فإن قوه المشروع التنموي في الصناعات الثقافية أو ضعف برامجها ترجع إلى الترابط العميق بين المواطنين والدولة.

أما إذا كانت العلاقات الإنمائية قائمة على مواطنة تشاركيه فعاله وجديرة بالاحترام المتبادل والفهم الجيد لأولويات المشاريع التنموية على المستوى الثقافي والصناعات المادية، فان هذا المجتمع يتمكن من إنجاح المشروع التنموي وضمان مكتسبات ومقتضيات التنمية الاقتصادية المنشودة، وأننا بحاجه إلى القيام بتعميق الحوار وتوطين المواطنة التشاركية، وتعزيز مفهوم التعايش والتعاون والتضامن لإحياء التراث الثقافي واستغلاله خدمة للاقتصاد الوطني.[17]

2- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في رسم سياسات التنمية الثقافية

عرف المجتمع المدني توسعا كبيرا في الخطابات التنموية نظرا لاستخداماته الواسعة في تأطير سلوك المواطنين، فقد أضحى حلقة التفاعل السياسي والاجتماعي والثقافي بين الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسات الديمقراطية والسياسية والإدارية، ودمج الفرد لمناقشة ومشاركة الجماعة في صناعة القرار التنموي، أو هو الفاعل والمؤثر في رأس المال الاجتماعي والثقافي القوي الذي يرافق رأس المال السياسي والاقتصادي في بناء قدرات المشاريع والبرامج التنموية.[18]

التجارب الغربية ضاربة بجذورها في إشراك مقاربة التشاركية، فالبيئة السياسية والاجتماعية هناك تميزت بإشراك الجهات الفاعلة في دورات صناعة القرار وفتح المجال أمام مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني[19]، ومحاولة تكريس ذلك ليس إلا بالسماح للفاعلين المعنيين تصويب القرارات الحكومية أكثر مباشرة، وتشكل المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية يعتبر جزءا من الاختيار المؤسسي لبيئة العمليات السياسية في بلد ما، وتنتج هذه العمليات من عن التفاعل بين الجهات الفاعلة (صانعوا السياسات العامة الرسميون وغير الرسميون) في بيئتهم المؤسسية.[20]

حيث يؤسس هذا الدور بإعطاء البعد الاجتماعي للمواطنين ومختلف الجمعيات المدنية والتعاونيات المهنية، وتمكينهم من توظيف قدراتهم ومساهماتهم في رسم وتنفيذ السياسات العامة والعمل على رصدها ومراقبتها بصفة تشاركية ومستمرة، بحيث لو تفحصنا مسائل صناعة السياسة العامة واتخاذ القرارات المناسبة في المجال الثقافي، لنجد بديل الفعل

الاجتماعي ومساهمات المواطنين يعكس أن عملية اتخاذ القرار التنموي تترجم لنا أنماطا من التعاون الاجتماعي والتشارك العمومي، وغالبا ما يكون طوعي وخيري أكثر منها من المساومات لتحقيق مكاسب فردية، فالأمر هنا يتعلق حول التنمية الثقافية التشاركية التي تعود بالنفع العام والمصالح المشتركة في المجتمع.[21]

تقوم المشاورة la concertation كإجراء ديمقراطي وأسلوب سياسي ضمن مسار وآليات إدماج المجتمع المدني في إدارة التنمية الثقافية وتسيير الشأن العام في المجتمع، على فكرة توسيع النقاش العمومي لمعرفة أرصدة التراث الثقافي وتوسيع دائرة البحث عن البدائل والاقتراحات التنموية، والوقوف العملي على مدى توافق السياسة العامة ومتطلبات التنمية الثقافية، والمضي نحو فتح قنوات الحوار والنقاش السياسي والاقتصادي المسبق لإثراء أجندتها ودعم المشاريع والخطط التنموية في الفضاء العمومي. كما تبرز أهمية المناقشة العامة le débat public في أبعادها ومجالات تفعيلها العملية كوسيلة ملزمة نوعا ما، ومنهج سياسي ضاغط على السياسة العامة المحلية، حيث يبدو إشراك المجتمع المدني في التسيير العمومي الجديد، وبشكل فعال ومؤثر مقارنة ببعض الآليات الاستشارية غير الملزمة، إذا غالبا ما تفضي مخرجات النقاش العمومي إلى توجهات وتوصيات ومقترحات مؤثرة وجادة في صياغة القرارات المتعلقة بالتنمية والاستثمار الثقافي.[22]

تتولى مؤسسات المجتمع المدني رفع مستوى التنمية في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمواطن، عن طريق التأثير في السياسة العامة، حيث يجتمع المواطنون تحت أطرها المختلفة لممارسة الضغوط أو التأثير في عملية صنع القرار وصناعة السياسات التنموية،[23] وهو ما يراه الباحث "**مصطفى المناصيفي**" في حديثه عن مشاركة المواطنين في صياغة وبلورة المشاريع التنموية من خلال المساهمة والتأثير الإيجابي في النقاشات العمومية، بهدف تحسين بيئة التنمية الثقافية.[24]

3- مشاركة الجمعيات الثقافية في زيادة الثروة وتعزيز قدرات التنمية:

يرتكز دور مؤسسات المجتمع المدني في المجال الثقافي على وظائف أساسية، حيث يهتم باكتشاف أو إعادة تأهيل التراث الثقافي، وضرورة حمايته وتثمينه عبر مجموعة من المبادرات، من خلال تأسيس الندوات والدورات والمحافل الثقافية وفتح النقاش العمومي الهادف إلى كيفية استغلال الرصيد الثقافي والموارد المتاحة وكيفية الحفاظ عليها. من ناحية أخرى؛ هناك من الوسائل والأدوات الاجتماعية والقانونية التي تتيحها البيئة المجتمعية والسياسية لتمكين المجتمع المدني والجمعيات الثقافية من أداء الأدوار الجديدة في ميدان بلورة السياسات العامة والتنمية الثقافية، وكذا إشراكه في صياغة استراتيجيات تستهدف الحفاظ على التراث الثقافي والعمل على توظيفه واستغلاله بعقلانية من خلال برامج ومشاريع نابعة من قوة اقتراح ومساهمة فعالة للمجتمع المدني، بما يتوافق وديناميكية التنمية الثقافية المطلوبة في اقتصاديات الدول.

يبرز دور مشاركة الجمعيات الثقافية في تعظيم الموارد المادية وغير المادية، حيث يظهر جليا أن الاقتصاد التشاركي بفعاليته وديناميكيته القطاعية المرنة والمكيفة مع تطوير سياسات التنمية الثقافية ملازم للفعل التنموي البناء والمستدام، وكذا تخطيط وتنفيذ المشاريع والبرامج الثقافية في المجالات الدينية والسياحية والصناعية.[25]

للصناعات الثقافية أدوارا بارزة وحضورا مميزا في الحضارات والمجتمعات التي تعكس مدى عراقتها وأصالتها في دعم الاقتصاد، فاستثمار الجمعيات الثقافية للتراث الثقافي وتحويله إلى صناعة هو من الموارد الاقتصادية الهامة، ورافدا من روافد تحويل القيم الثقافية إلى مواد اقتصادية، وإطلاق المشاريع الاستثمارية في المجال الثقافي بما يسهم في ازدهار ورفاهية خاصة في البلدان التي تمتلك أرصدة زاخرة ووفيرة من التر اث الثقافي المتنوع.

الحديث عن دور المجتمع المدني على المستوى الثقافي؛ لا سيما وظيفته الأساسية كشريك أساسي في إدارة التنمية الثقافية، فإنه لا مناص أن تهتدي الجماعات والسلطات العمومية لعقد الشراكة معه من اجل رسم توجهات السياسة التنموية، من خلال ضبط آليات لمشاركته في تحقيق التنمية الثقافية، ورسم ملامح القرار التنموي الجماعي على مستوى

المجالس الاستشارية في الجماعات، وإشراكه في عملية تخطيط البرامج التنموية بشكل استثماري مباشر أو غير مباشر وتطوعي، وهو ما يتمخض عنه ضبط وتفعيل تدخل هذا المجتمع بمشروعية سياسية وطرق قانونية، مثلما تفعله المجموعات الضاغطة والمدنية في الدول والمجتمعات الغربية.[26]

خـاتمة

في النهاية يمكننا القول أن التنمية الثقافية هي عملية متراكمة ومستمرة، تدر بفوائد وعوائد اقتصادية ومادية على التنمية الشاملة، لهذا لابد من متابعة وتحصيل الموارد المادية وغير المادية من التراث الثقافي، واستثمارها بالشكل الذي يسمح بصياغة خيارات وسياسات تنموية بديلة ومستدامة، مع تسخير جميع الإمكانيات التنظيمية؛ الوسائل والأدوات المناسبة لتنفيذها وكذا تقييمها وتقويمها.

كما يتضح أن آلية التشاركية هي معطى تنموي جديد في الخطابات العالمية، لاسيما تطبيقها يحتاج إلى جاهزية الفرد والمواطن من حيث الوعي وقوة الطوعية للانخراط في التشكيلات والمنظمات الجمعوية، وإن تحقيق الأهداف المتوخاة من التنمية الثقافية هي خطوة تدعو على تضافر الجهود المجتمعية من اجل الاستغلال الشامل والعقلاني للأرصدة الثقافية، وتوظيفها خدمة للمصلحة العامة والاقتصاد الوطني.

من خلال ما تم عرضه ارتأيت أن أوصي بجملة من التوصيات في سبيل ترقية العمل الجمعوي لتحقيق التنمية الثقافية ودعم قدرات الاقتصاد في المجتمع، لهذا نوصي بما يلي:

- تحضير أرضية النقاش العمومي في ندوات جهوية تهدف إلى تشخيص أرصدة ثقافية قابلة للاستغلال والاستثمار؛
- إيجاد بيئة سياسية وأخرى قانونية لتأطير مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في رسم سياسات التنمية الثقافية مع السلطات والمؤسسات العمومية المعنية؛
- تشجيع الأفراد على الصناعات الثقافية المادية وغير المادية، وحثهم على المبادرة مع الجمعيات الرائدة في هذا المجال.

قائمة الهوامش

[1] - Maryse Bresson, "la participation des habitants contre la démocratie participative dans les centres sociaux associatifs du Nord de la France", Déviance et société, Vol 28, N^0 1, 2004. P. 103.

[2]- عمر بوجلال، "الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2014: الواقع وآليات التفعيل"، **مذكرة ماجستير**، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014-2015، ص.38.

[3]- Bertrand Badie, **le développement politique**, Paris: économica, 3ème Edition, 1984, P.04.

[4]- جفري سعيد وآخرون، **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**، الدار البيضاء: طباعة أمة كراف، ط2، 2007، ص.ص 108-109.

[5]- Paul Van Lindert and Otto Verkoren, **decentralized developpment in latin America: experience in local governance and local development**, New York: Springer, 2010, P.P.70-71.

[6]- خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني، "الدور الرقابي بمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة –جمعيات النفع العام- دراسة حالة"، **مذكرة ماجستير**، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012-2013، ص.26.

[7]- علي عبد الرزاق جلبي وهاني خميس أحمد عبده، **علم اجتماع التنمية: رؤى نظرية وتجارب إنسانية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2009، ص.36.

[8]- جون إهرنبرغ، **المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة**، تر. علي حاكم صالح وحسن ناظم، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص.ص.437-438.

[9]- أمين ب. صاجو، **المجتمع المدني في العالم الإسلامي: منظورات معاصرة**، بيروت: دار الساقي، 2007، ص.ص.286-287.

[10]- عبد الغفار شكر ومحمد مورو، **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية**، دمشق: دار الفكر، 2003، ص.65.

[11]- اطلع على الموقع يوم 2018/03/20، على الساعة 21:00 http://platform.almanhal.com/Reader/Article/42496?search=المواطنة

[12]- خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني، مرجع سابق، ص.44.

[13]- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، **ورشة العمل الإقليمية** حول "الأطر المفهومية والمؤسساتية لصون التراث الثقافي المادي غير المادي في الدول العربي"، يومي 7-8 مايو 2014، الكويت، ص.03.

[14]- بوحنية قوي، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص.71.

[15]- قدري فضل كسبه، "منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين"، **رسالة دكتوراه**، تخصص التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2013، ص.ص.80-81.

[16]- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، **ورشة العمل الإقليمية** حول "الأطر المفهومية والمؤسساتية لصون التراث الثقافي غير المادي في الدول العربي"، مرجع سابق، ص.06.

[17]- إدريس الكراوي، **الحوار المدني في المجتمعات العربية: تجارب مقارنه**، الرباط: منشورات جمعيه الدراسات والأبحاث من اجل التنمية، 2013، ص.101.

[18]- محمد سنوسي، "الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر: مدخل نظري"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد: 15، فبراير 2018، ص.ص.23-23.

[19] - Alice Mazeaud et Julien Talpin, "Participer pour quoi faire? Esquisse d'une sociologie de l'engagement dans les budgets participatifs", Sociologie, Vol 1, N^0 3, 2010. P. 358.

[20] - Marianne Van Der Steen and John Groenewegen, "Policy entrepreneurship: empirical inquiry into policy agents and institutional structure", Journal of Innovation Economics and Management, Vol 2, N^0 4, 2009. P. 44.

[21]- ستيفن د. تانسي ونايجل جاكسون، تر. محي الدين حميدي، **أساسيات علم السياسة**، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص.286.

[22]- Menelet Brian, "les réalités de la démocratie participative dans l'aménagement et l'équipement du territoire: les apports de la loi démocratie de proximité", revue droit public et de la science politique en France et à l'étranger, L.G.D.J, N^0: 03, 2ème partie, 2004, P.P.724.725.

[23]- أمحند برقوق، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية"، مجلة الشعب، العدد: 08، جانفي 2009، ص.ص.02-03.

[24]- بوحنية قوي، مرجع سابق، ص.ص.71-72.

[25]- الأخضري عزي والصالح بزة، "تحليل أهمية مشاركة المجتمع المدني في تنشيط التنمية السياحية المستدامة بالجزائر: دراسة وصفية في ولاية المسيلة"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد: 18، ديسمبر 2017، ص.74.

[26]- مجموعة باحثين، **آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري: دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون**، الجزائر: دار الخلدونية، 2015، ص.47.